PERMANENT MISSION OF TUNISIA
TO THE UNITED NATIONS
31 BEEKMAN PLACE
NEW YORK, N.Y. 10022

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الامم المتحدة
بنيويورك

بيان معالي السيد الطيب البكوش،
وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية خلال الحوار التفاعلي السادس حول تعزيز الشراكة العالميّة من أجل تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة

(نيويورك، 26 سبتمبر 2015)

Statement of His Excellency Mr. Taieb Baccouche,
Minister of Foreign Affairs of the Republic of Tunisia
during the 6th Interactive Dialogue : Delivering on a Revitalized Global Partnership

(New York, 26 September 2015)

أصحاب السموّ والفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في مستهل هذه المداخلة أن أتقدم إلى فخامة السيد "Macky Sall"، رئيس جمهورية السنغال وإلى معالي السيد أحمد داوود أغلو، رئيس وزراء الجمهورية التركيّة بأصدق عبارات الشكر والتقدير على رئاستهما المشتركة لهذا الحوار التفاعلي حول تعزيز الشراكة العالميّة من أجل تنفيذ أجندة التنمية لما بعد سنة 2015 ومن خلالهما إلى كافة الأطراف المساهمة في ترتيب هذا الحوار وما له من أهميّة في بلورة رؤى وأفكار من شأنها مساندة تنفيذ خطّة التنمية للفترة القادمة.

وفي هذا الإطار، تؤكد تونس على أهميّة أن تتأسس الشراكة العالميّة المتجددة من أجل التنمية على مبادئ التضامن الدولي والنديّة والاحترام المتبادل، لا سيما فيما يتّصل باحترام سيادة الدول في وضع السياسات التنموية الملائمة، ومواءمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية في المجال.

ومن منطلق وعيها بمدى انعكاس **مسألة تمويل التنمية** على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تؤكد تونس على ضرورة تعزيز التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بهذه المسألة، كما تهيب بالدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لتوفير 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة الدول النامية وخاصة منها الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، مع ضرورة العمل على وضع حد للمعونة المشروطة.

كما أن الحاجة باتت ملحّة في كثير من الدول النامية إلى الحصول على المساعدة في مجال دعم عمليّة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني المهيكل وإلى تضافر جهود المجموعة الدوليّة من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد المالي ومعاضدة المجهودات الرامية إلى استرجاع الأموال المنهوبة.

ومن جانب آخر، تحظى مسألة التمويلات الصغيرة جدا بأهميّة بالغة لتنشيط اقتصاديات الدول النامية والأقل نموّا. كما أن مسألة دعم تمويل القطاع الصحي والمنظومات الصحيّة الوطنيّة ولا سيما في القارة الإفريقية تستدعي من منظورنا بذلَ مزيد من الاهتمام تفاديا للأزمات الصحيّة التي ما فتئت تشهدها قارتنا.

ومن منطلق تلازم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة لتحقيق التنمية المستدامة، تؤكد تونس على ضرورة برمجة تمويلات إضافية جديدة لدعم التقليص من تأثيرات التغيرات المناخيّة ودعم مجهودات الدول النامية للانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر.

أمّا في مجال التكنولوجيا ومدى انعكاسها على التسريع في نسق تفعيل أهداف التنمية المستدامة، تشدد تونس على أهمية تفعيل الآلية الدولية لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والأقل نموا، مع التأكيد على أهميّة التركيز على التأهيل التكنولوجي في مختلف مراحله من البحث إلى التطوير ومنه إلى التسويق. كما تعرب تونس عن اقتناعها بمدى أهميّة دعم الشراكات بين القطاع الخاص على المستوى المحلّي من جهة والشركات متعددة الجنسيات، من جهة أخرى لتسهيل تحويل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وفي سياق متصل، تحظى مسألة **دعم القدرات** بأهميّة بالغة، حيث تؤكد تونس على الحاجة إلى المساعدة الفنيّة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف وعلى أهميّة التعاون جنوب-جنوب كمكمّل للتعاون شمال جنوب، مع التعبير عن استعدادها للانخراط في برامج التعاون الثلاثي من منطلق تجربتها في هذا الإطار خاصة مع البلدان الإفريقية في مجالات الاتصالات والخدمات المصرفيّة والبنى التحتيّة وتنظيم الأسرة وغيرها.

كما تجدد تونس التأكيد على تلازم البعدين الأمني والتنموي وبالتالي أهميّة دعم قدرات الهياكل الوطنيّة بالدول النامية على التصدّي للعنف والتهريب والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب بما يتناسب وحجم التحديات المطروحة في المجال.

وحيث تعتبر **التجارة** في عديد من البلدان النامية السبيل الأوحد لدفع عجلة النمو والارتقاء بالاقتصاد الوطني، فإننا نجدد التأكيد على أهميّة دعم منظومة المفاوضات متعددة الأطراف ومزيد تيسير نفاذ منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالميّة. كما نُهيب بجميع الفاعلين على الصعيد الدولي المضي قدما نحو الانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف مع إيلاء مسألة التنمية المكانة المحوريّة صلب هذه المفاوضات.

وعموما، فإن نجاح هذه الشراكة الدوليّة في مجال التنمية المستدامة يستدعي تضافر جهود كافّة مكونات المجتمع الدوليّ من حكومات ومنظمات دوليّة وقطاع خاص ومجتمع مدنيّ وتحفيز كل الطاقات البشرية، نساء ورجالا وفتيات وفتيانا، من أجل تبنّي خطّة التنمية لسنة 2030 والعمل الجديّ على تنفيذها في الآجال المحددة واعتمادا على تقييمات دوريّة في كنف الشفافيّة والمصداقيّة والجديّة للوقوف على النقائص والعمل على تداركها في إطار من الشراكة المتضامنة لما فيه خير شعوب الإنسانية قاطبة.